

بيان

المستشار علي البصول

امام

اللجنة السادسة للجمعية العامة

في دورتها (69)

حول البند [107]

"التدابير الرامية الى القضاء على الإرهاب الدولي"

نيويورك ، 9 /10 /2014

الرجاء المراجعة عند الإلقاء

شكرًا سيدي الرئيس،

أود في بداية حديثي أن أهنئكم على انتخابكم رئيسا لهذه اللجنة الهامة متمنيا لكم وللساده اعضاء المكتب التوفيق والنجاح في إدارة اعمال اللجنة والتعامل مع المواضيع الهامة المدرجة على جدول أعمالها، وأؤكد لكم تعاون وفد بلادي الكامل ودعمه لكل ما من شأنه الاسهام في تسهيل مهامكم وانجاح مساعيكم.

السيد الرئيس،

يضم وفد بلادي صوته للبيان الذي ألقاه ممثل الجمهورية الاسلامية الإيرانية تحت هذا البند من جدول الاعمال نيابة عن حركة عدم الانحياز والى البيان الذي ألقاه ممثل جمهورية مصر العربية نيابة عن منظمة التعاون الاسلامي.

يواجه العالم اليوم اكثر من اي وقت مضى تزايدا ملحوظا في خطر الارهاب الدولي وتهديده الصارخ للأمن والسلم الدوليين، مع اتخاذه منحنيات تصاعدية من حيث عدد الجماعات الإرهابية والمنتسبين لها وجرائمها وضحاياها، وقد بات الارهاب اليوم من اخطر ما يهدد امن الانسانية ويستهدف دولا ومجتمعات وأنظمة سياسية واجتماعية ويسعى لنشر الفوضى والخراب في مختلف أصقاع العالم

وفي هذا الإطار ، فإننا ننظر بقلق بالغ لتزايد الاعمال الإرهابية في منطقة الشرق الأوسط وتنامي الإمكانيات المادية و القدرات العسكرية للجماعات الإرهابية التي ارتكبت وما زالت افزع الجرائم والأعمال الوحشية بحق المدنيين وروعت الأمنين ونشرت الرعب في المناطق التي سيطرت عليها، في ازدياد كامل للقيم الانسانية الاساسية ولحقوق الانسان ولسيادة القانون، مستفيدة من النزاعات الدائرة وغياب السلام والعدل . وقد بات ارهاب هذه الجماعات واجندتها الخبيثة من اخطر التحديات الأمنية التي تواجه العالم وهو ما يتطلب منا تكثيف التعاون الدولي على كل المستويات واتخاذ كل الخطوات اللازمة لتمكين المجتمع الدولي من النهوض بمسؤولياته الجماعية في مواجهة هذا الخطر المحدق.

وفي هذا السياق فان وفد بلادي ينظر ببالغ الأهمية لقرارات مجلس الأمن الدولي الأخيرة ذات الصلة والتي أيدها الاردن في المجلس، لا سيما القرارات 2161 و 2170 و 2178 ويحث كافة الدول الأعضاء على التعاون الفعال للتأكد من تنفيذ بنودها والتقيد بالالتزامات الواردة فيها بما يكفل تحقيق أهدافها.

السيد الرئيس

يدين الأردن كافة اشكال الارهاب والاعمال الإرهابية بغض النظر عن هوية مرتكبيها او مكان ارتكابها او الدوافع وراءها ويقف ملتزما بدعم الجهود الرامية لمكافحته في كافة المحافل الدولية، ويرفض تبرير الاعمال الإرهابية تحت اي ظرف او سبب ويؤكد مجددا على موقفه المبدئي الرافض والمدين لكافة محاولات الربط بين الارهاب وأي دين او مذهب او حضارة او عرق، ويشدد على ان الربط بين الاعمال الإرهابية وأي دين لا يخدم الا مصالح الجماعات الإرهابية ويساعدها في تحقيق اجنداتها.

السيد الرئيس

لقد تنبته المملكة الاردنية الهاشمية لخطورة الارهاب منذ زمن طويل، وخطط خطوات واسعة نحو تعزيز دورها وزيادة قدراتها في مواجهة الارهاب، لا سيما فيما استحدثته من نصوص تشريعية في قانون العقوبات وقانون منع الارهاب وقانون مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب لتكون بمثابة صمام أمان لحماية المجتمع الاردني من خطر الارهاب ومواكبة الجهود والالتزامات الدولية في هذا المجال من خلال اتخاذ الإجراءات اللازمة للتأكد من تنفيذ الأجهزة المعنية لقرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة بشكل فاعل وكامل.

كما خطا الاردن مؤخراً خطوات هامة نحو تجريم اعمال القتال مع الجماعات الإرهابية في الخارج، وتجنيد الاشخاص وتدريبهم لهذه الغاية سواء داخل الاردن او في الخارج، وتضمن قانون منع الارهاب المعدل تعريفا للإرهاب يواكب التطورات الأخيرة في مستوى التهديد الارهابي.

كما بذل الاردن جهودا هامة لمنع الخطاب التحريضي على العنف والارهاب وفضح الاعمال الإرهابية التي تنفذ تحت غطاء الجهاد وخدمة الدين ، من خلال تعزيز ثقافة التسامح والانفتاح والفهم المشترك كما جاء في رسالة عمان التي تدعو للابتعاد عن التعصب الأعمى والصراع بين المذاهب والأديان واستخدام العنف وسيلة لتحقيق مكاسب سياسية فكانت هذه الرسالة بمثابة جرس إنذار مبكر للوقوف في وجه تمدد الفكر المنحرف. اضافة الى اسبوع

الوثام بين الأديان الذي اقرته الجمعية العامة بمبادرة من المملكة الاردنية الهاشمية ليعقد في الاسبوع الاول من شهر شباط في كل عام .

السيد الرئيس

يؤمن الاردن بان تحقيق النجاح في القضاء على الارهاب الدولي يتطلب استجابة عالمية موحدة وجهودا متضافرة على مختلف المستويات ضمن استراتيجية شاملة لمكافحة الارهاب تجفف منابع التي تغذي هذه الظاهرة وتستصلح بيئة الجهل والفقر والشعور بالظلم والحرمان التي يترعرع فيها الارهاب، وتنتهي النزاعات التي توفر له تعلقة وجود.

وفي هذا الصدد تؤكد المملكة الاردنية الهاشمية مجددا دعمها لاستراتيجية الامم المتحدة العالمية لمكافحة الارهاب باعتبارها خطوة في الاتجاه الصحيح يمكن البناء عليها وتطويرها. كما يدعم الأردن كافة الجهود الرامية للتوصل الى توافق حول البنود المتعلقة في مسودة المعاهدة الشاملة حول الارهاب الدولي ويؤكد على اهمية وجود اطار قانوني شامل ينظم التعاون الدولي في هذا المجال دون تسييس أو خلط بين ما هو إرهابي وما لا يحرمه القانون الدولي الإنساني. ويؤيد عقد مؤتمر دولي رفيع المستوى تحت رعاية الامم المتحدة لصياغة استجابة مشتركة في مواجهة الارهاب والتوصل لتعريف متفق عليه لمفهوم الارهاب. وفي ذات السياق ينظر الأردن باهتمام لمركز الامم المتحدة لمكافحة الارهاب ويعرب عن تقديره للمساهمة المقدمة من المملكة العربية السعودية لتمكينه من بدء اعماله، ويقف على استعداد للتعاون مع الامم المتحدة وكافة الأطراف لتمكينه من الاضطلاع بمهامه وتحقيق اهدافه.

السيد الرئيس

ستستمر المملكة الاردنية الهاشمية ببذل كافة الجهود الممكنة والتعاون مع كافة الأطراف في مكافحة الارهاب الدولي على كافة المستويات، وتؤكد مجددا على الدور الهام لهذه اللجنة في بحث الأطر القانونية اللازمة لتوفير الاستجابة المشتركة والمنسقة في مواجهة هذا الخطر الذي يخطيء خطأ فادحا كل من يعتقد ان دولة ما او اقليما معيناً سيكون بمنأى عن نيرانه اذا لم تتم مجابهته اليوم.

شكراً السيد الرئيس